الدكتور لحسن الحميدي
أستاذ باحث بجامعة ابن طفيل
- القنيطرة -

الدكتور عبد الرحيم التجاني
أستاذ باحث بجامعة ابن زهر
- أكادير -

القضاء الإداري المغربي

الطبعة الأولى 2026

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول: مبدأ الشرعية من الهرمية إلى الشبكية 5

المبحث الأول: النطاق 9

المطلب الأول: المصادر الرسمية 10

الفرع الأول: الكتلة الدستورية والكتلة الاتفاقية 10

الفقرة الأولى: الكتلة الدستورية 11

الفقرة الثانية: الكتلة الاتفاقية 18

الفرع الثاني: كتلة الشرعية وكتلة التنظيم 26

الفقرة الأولى: كتلة الشرعية 26

الفقرة الثانية: كتلة التنظيم 32

المطلب الثاني: المصادر غير الرسمية 44

الفرع الأول: المبادئ العامة للقانون والعرف الإداري 44

الفقرة الأولى: المبادئ العامة للقانون 45

الفقرة الثانية: العرف الإداري 59

الفرع الثاني: الاجتهاد القضائي والمرجعية الإسلامية 64

الفقرة الأولى: الاجتهاد القضائي 65

الفقرة الثانية: أثره على مبدأ الشرعية 74

الفرع الثاني: المرجعية الإسلامية 86

الفقرة الأولى: الأساس الوظيفي للمرجعية الإسلامية 86

الفقرة الثانية: مشكلات اللجوء للمرجعية الإسلامية 93

المبحث الثاني: الحدود 99

المطلب الأول: حدود موضوعية 99

الفرع الأول: السلطة التقديرية للإدارة 100
الفقرة الأولى: المفهوم 100
الفقرة الثانية: موقف الفقه والاجتهاد القضائي 101
الفرع الثاني: أعمال السيادة ومبدأ حظر توجيه أوامر للإدارة 106
الفقرة الأولى: نظرية أعمال السيادة 107
الفقرة الثانية: مبدأ حظر توجيه أوامر للإدارة 119
المطلب الثاني: الحدود الذاتية 133
الفرع الأول: نظرية الظروف الاستثنائية 133
الفقرة الأولى: الأساس القانوني لزمن الأزمة 134
الفقرة الثانية: أثر زمن الأزمة على مبدأ الشرعية 140
الفرع الثاني: نظرية القانون الحاجب 146
الفقرة الأولى: نظرية القانون-الحاجب بين التجربتين الفرنسية والمغربية 147
الفقرة الثانية: ما الذي يَعِدُ به مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم الدستورية؟ 153
الفصل الثاني: النموذج القضائي الإداري المغربي في ضوء الأنظمة القضائية الإدارية المقارنة 157
المبحث الأول: الأنظمة القضائية الإدارية المقارنة 161
المطلب الأول: النظام الأنجلوساكسوني 161
الفرع الأول: اختصاص المحاكم العادية الإنجليزية وسلطات القضاة 162
الفقرة الأولى: اختصاص المحاكم العادية 162
الفقرة الثانية: سلطة القاضي الإنجليزي تجاه الإدارة 165
الفرع الثاني: حول حقيقة وجود منازعة إدارية في التجربة الإنجليزية 166
الفقرة الأولى: الاتجاه المنكر 167
الفقرة الثانية: الاتجاه القائل بوجود قانون إداري 171
المطلب الثاني: النظام القضائي الإداري الفرنسي 176
الفرع الأول: حول نشأة القانون الإداري الفرنسي 176
الفقرة الأولى: ملابسات نشأة القانون الإداري الفرنسي 176

الفقرة الثانية: حول نشأة مجلس الدولة والمحاكم الإدارية الفرنسيين 182
الفرع الثاني: حول قضائية القانون الإداري، أو تطور المنازعة الإدارية 187
الفقرة الأولى: من الإدارة القاضية إلى القضاء الإداري 188
الفقرة الثانية: البداية الفعلية للقضاء الإداري 189
المطلب الثالث: تنظيم القضاء الإداري الفرنسي 193
الفرع الأول: بنية القضاء الإداري الفرنسي 193
الفقرة الأولى: تركيبة مجلس الدولة 193
الفقرة الثانية: تركيبة المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية 195
الفرع الثاني: اختصاصات القضاء الإداري الفرنسي 197
الفقرة الأولى: اختصاصات مجلس الدولة 197
الفقرة الثانية: اختصاصات المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية 204
المبحث الثاني: النظام القضائي الإداري المغربي 207
المطلب الأول: التنظيم المؤسسي للمحاكم الإدارية 215
الفرع الأول: تنظيم وتكوين إجراءات التقاضي بالمحاكم الإدارية الابتدائية 215
الفقرة الأولى: الإطار القانوني المنظم للمحاكم الإدارية 215
الفقرة الثانية: الإجراءات المتبعة أمام المحاكم الإدارية 219
الفرع الثاني: تنظيم وتكوين محاكم الاستئناف والغرفة الإدارية 222
الفقرة الأولى: الإطار القانوني المنظم لمحاكم الاستئناف الإدارية وإجراءات التقاضي أمامها 222
الفقرة الثانية: تنظيم وتكوين الغرفة الإدارية لدى محكمة النقض 229
المطلب الثاني: تنظيم الاختصاص في الدعوى الإدارية 235
الفرع الأول: اختصاص المحاكم الإدارية الابتدائية 235
الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي 235
الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي 238
الفرع الثاني: اختصاصات محاكم الاستئناف الإدارية ومحكمة النقض 239
الفقرة الأولى: حول اختصاصات محاكم الاستئناف الإدارية 240

الفقرة الثانية: اختصاصات محكمة النقض والاستثناءات الواردة 241
المطلب الثالث: تقدير النموذج القضائي الإداري المغربي في ضوء الأنظمة المقارنة 244
الفرع الأول: الاعتبارات النظرية لتعذر النموذجية 245
الفقرة الأولى: مشكلة المقارنة في القانون عموما 245
الفقرة الثانية: مشكلة المقارنة في القانون الإداري 247
الفرع الثاني: مبررات اللجوء 250
الفقرة الأولى: نموذج النشأة 250
الفقرة الثانية: أرضية لتشكل هوية خاصة 254
الفرع الثالث: حجية الاجتهاد القضائي الفرنسي ومشكلاته 257
الفقرة الأولى: الحجية 257
الفقرة الثانية: مشكلات المرجعية القضائية الإدارية الفرنسية 260
الفصل الثالث: دعوى الإلغاء بسبب التجاوز في استعمال السلطة 265
المبحث الأول: دعوى الإلغاء بسبب التجاوز في استعمال السلطة 269
المطلب الأول: مفهوم دعوى الإلغاء وخصائصها 269
الفرع الأول: مفهوم دعوى الإلغاء 269
الفرع الثاني: خصائص دعوى الإلغاء 273
الفقرة الأولى: قضائية دعوى الإلغاء 273
الفقرة الثانية: دعوى الإلغاء تنتمي إلى قضاء الشرعية دون المشروعية 280
المطلب الثاني: الشروط الشكلية لقبول دعوى الإلغاء بسبب التجاوز في استعمال السلطة .. 283
الفرع الأول: الشروط الشكلية المتعلقة بمقال الدعوى وأجل رفعها 283
الفقرة الأولى: شروط تتعلق بمقال الدعوى 283
الفقرة الثانية: شروط تتعلق بالأجل 291
الفرع الثاني: شرط انتفاء الدعوى الموازية وشروط تتعلق برافع الدعوى 312
الفقرة الأولى: شرط انتفاء الدعوى الموازية 312
الفقرة الثانية: شروط تتعلق برافع الدعوى 313

المبحث الثاني: نطاق وأوجه الطعن بالإلغاء 325
المطلب الأول: القرار الإداري القابل للطعن بالإلغاء بسبب التجاوز في استعمال السلطة 325
الفرع الأول: أن يصدر القرار الإداري من جهة إدارية وطنية: 325
الفقرة الأولى: صادر من جهة إدارية استعملت امتيازات السلطة العامة 326
الفقرة الثانية: أن يصدر القرار عن جهة إدارية وطنية 333
الفرع الثاني: أن يكون القرار الإداري عملاً قانونياً ونهائيا 335
الفقرة الأولى: أن يكون القرار الإداري عملاً قانونياً 335
الفقرة الثانية: أن يكون القرار الإداري صادراً عن الإرادة المنفردة للإدارة 336
الفقرة الثالثة: أن يكون القرار الإداري نهائياً 337
المطلب الثاني: أوجه الطعن بالإلغاء بسبب التجاوز في استعمال السلطة 339
الفرع الأول: العيوب الداخلية 339
الفقرة الأولى: عيب السبب 339
الفقرة الثانية: عيب المحل 342
الفقرة الثالثة: عيب الانحراف بالسلطة أو إساءة استعمال السلطة: 345
الفقرة الرابعة: عيب عدم تعليل القرار الإداري عندما يوجب القانون التعليل 346
الفرع الثاني: العيوب الخارجية 348
الفقرة الأولى: عيب عدم الاختصاص 348
الفقرة الثانية: عيب مخالفة الشكل أو الإجراءات 350
الفرع الثالث: نحو عيب سابع من عيوب الشرعية 351
الفقرة الأولى: التعسف في استعمال الحق الإداري: محاولة في تدقيق المفهوم 353
الفقرة الثانية: معيار التعسف في استعمال الحق الإداري 359

خاتمة 367

لائحة المراجع: 373

الفهرس 385

يعد وجود قضاء إداري متخصص اختيارا استراتيجيا يعكس رؤية خاصة لتدبير المنازعات التي تنشأ بين المرتفقين والإدارة. والأمر الذي يصعب دحضه، في هذا الإطار، هو أن هذا النموذج القضائي شكل ضمانة حقوقية مهمة في التجربة الفرنسية بوصفها البيئة الأصيلة لهذا النوع من القضاء، بحيث يعود لمجلس الدولة الفرنسي الفضل في حماية المبادئ العاكسة لروح الثورة الفرنسية في أصعب اللحظات السياسية والأزمات الإيديولوجية. وإذا كان المغرب قد تبنى هذا النموذج القضائي مع الكثير من الخصوصية، فإن هذا الاختيار جاء في سياق مختلف تماما؛ فيعود الفضل للمشرع بعد الاستقلال في إنشاء جهة قضائية متخصصة لدى المجلس الأعلى ويتعلق الأمر بالغرفة الإدارية، ثم تكرس ذلك من خلال إحداث المحاكم الإدارية بعد الخطاب التاريخي لجلالة المغفور له الحسن الثاني سنة 1990، حيث اعتبر جلالته أن إحداث المحاكم الإدارية المتخصصة من شأنه أن يحمي المواطن من تعسف الإدارة.

وعلى الرغم من اختلاف السياقات، لعب القضاء الإداري المغربي دورا كبيرا في حماية الشرعية، فكان له الفضل في إقرار مجموعة من القواعد القضائية حماية للحقوق والحريات أمام محدودية النص القانوني أحيانا، وانسجاما مع طبيعة الدعوى الإدارية نفسها التي تستوجب من القاضي الإداري مهمة خاصة تتمثل في إعادة التوازن المفقود بين الإدارة والمرتفق. ففي كثير من الأحيان، وعبر تتبع مخرجاته استطاع القضاء الإداري المغربي الانتقال من رقابة شرعية إلى رقابة ملاءمة.

مكتبة دار السلام
05.37.72.58.23 الهاتف / الفاكس
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma
9 789920 258135
الثمن: 150 درهم